العدد الحادي عشر (مزدوج) فبراير_ مارس 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

القيم والهوية: حدود العلاقة بينهما

Values and Identity: The Limits of the Relationship Between Them

د.مونية المنصور

إعلامية بالإذاعة والتلفزة المغربية

ملخص:

يحاول المقال رصد مختلف نقط التشابه والاختلاف بين مفهومين شائكين يشتركان في العديد من العناصر التي تجمعهما أكثر ما تفرّقهما، على مستوى المرجعية النظرية والحقول العلمية التي يتغذيان منها، كما على مستوى تأثّر كل مفهوم بالآخر. ممّا يجعلهما متفاعلين بل متكاملين في إعطاء المعنى، حتى إذا أصاب تصدّع أحدهما اختلّ الآخر وفقد توازنه حدّ الأزمة، ممّا دفع المختصّين للحديث عن أزمة القيم التي هي أيضا أزمة هوية، حيث إنّ انهيار القيم من انهيار الهوية ممّا يفقد المجتمعات استقرارها وتماسكها لاسيما في كنف المجتمعات التي تعرف تعددية ثقافية تهيمن فيها الأغلبية على الأقلية، ممّا قد يدفع إلى العنف والحرب في ظلّ تغييب تام لقيم القانون وحقوق الإنسان في بعدها الكوني الشمولي.

وقد انتعش خطاب الهوية أكثر مع تعاظم الحديث عن بروز قيم جديدة قادها فكر ما بعد الحداثة، ممّا زاد المفهوم قلقا واضطرابا خاصة مع نشوء هوية رقمية جديدة باتت مهدّدة لهوية المجتمع في كثير من الأحيان.

Abstract:

The article attempts to monitor the various points of similarity and difference between two thorny concepts that share many elements that unite them more than they divide them, at the level of the theoretical reference and the scientific fields from which they feed, as well as at the level of the impact of each concept on the other. This makes them interactive and even complementary in giving meaning, so that if one of them cracks, the other is disrupted and loses its balance to the point of crisis, which prompted specialists to talk about the crisis of values, which is also a crisis of identity, as the collapse of values from the collapse of identity, which makes societies lose their stability and cohesion, especially in societies that know cultural pluralism where the majority dominates the minority, which may lead to violence and war in the complete absence of the values of law and human rights in its universal dimension.

The discourse of identity has flourished further with the emergence of new values led by postmodern thought, which has increased the concept's anxiety and turmoil, especially with the emergence of a new digital identity that often threatens the identity of society.

مقدمة:

تشكّل القيم جوهر جلّ الخطابات، ومدخلا لفهم كثير من السلوكات، كيف لا وهي المسؤولة عن إحداث أي تغيير في المجتمع، عبر مختلف مداخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية. وتستمدّ القيم أهميتها من كونها تعمل على توازن السلوك الإنساني، فبقدر ما يكون الاتفاق بين أفراد المجتمع على الحد الأدنى من القيم، بقدر ما يكون هناك تماسك وترابط في المجتمع، وبالتالي يكون قادرا على تشكيل هوية حضارية، بل وترسيخها، من شأنها أن تميّزه عن باقي الحضارات ممّا يمنحها معنى. ومتى امّحت العلامات الفارقة بين الحضارات متى تكوّنت شعوب بلا هوية. وتعدّ الهوية عنصرا حيويا في بناء الترابط الاجتماعي ودعم الاستقرار السياسي.

في عصرنا الحالي، تواجه القيم والهوية على حد سواء تحديات جديدة نتيجة التغيرات السريعة في العالم كالهجرة والعولمة والتنوع الثقافي والتكنولوجي، ممّا صعّب أكثر فهم الهوية وعقّد تجسيدها.

1- في تأطير المفهومين:

أ-في القيم:

تتحدّد القيم من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: عنصر معرفي يتمثّل في المعتقدات والتمثّلات وكلّ ما يملكه الإنسان من معلومات، وعنصر وجداني يترجم كتفضيلات وتبخيسات بغرض الانتقاء والتوجيه، ثم عنصر سلوكي يقصد به كل ما يصدر عن الفرد من استجابات عملية سواء من حيث الفعل أو القول، أي كل ما ينجم عن التفضيلات إما بالإقبال أو العزوف من خلال معايير سلوكية تفضي إلى اختيارات معينة.

يترابط مفهوم القيم بالعديد من المفاهيم التي تدور في فلكه وتتقاطع معه، لذلك دقّق الباحثون في مفاهيم أخرى قريبة وهم يحاولون تحديد مفهوم القيم، حتى لا يقع الخلط بين مفاهيم قد لا تحمل ذات المدلول الدقيق كالحاجة والمعتقد والاتجاه والسلوك...

تستند القيم إلى مراجع تجريدية أو إلى مبادئ، وهذا هو الحدّ الفاصل بينها وبين العادات. فالقيم تلتقي مع العادات في كونها دوافع وطاقات للسلوك، تتأثّر بالسياق الثقافي للمجتمع، وتختلف معها في أنّ العادة تشير إلى حركة نمطية بسيطة

نتيجة سلوك مكرّر لفرد معين بطريقة تلقائية في مواقف محدّدة. في حين تعدّ القيمة أكثر تجريدا، حيث إنّها تتضمّن تعقيدات أكثر من السلوك المتكرّر، كما أنّها تنطوي على أحكام معيارية للتمييز بين الصواب والخطأ (محمد عبد المجيد 2011، ص241).

إنّ صفة التجريد التي تطبع القيم هو ما يجعلها بحاجة إلى مرجعية حضارية وثقافية مؤسّسة لها، تحدّد إطار ماهيتها ودلالتها وأبعادها ومقتضياتها، وكذا صلتها بالواقع، من أجل إعداد الناس للانسجام معها. وتتطلّب القيم نسقا فكريا يضمن ترابطها ويوجّه ترتيبها وانتظامها ويضبط العلاقات القائمة بينها، وتوجّه صيغ التوفيق بين مقتضياتها وبين إمكانات وإكراهات الواقع. فالقيم لا يمكن أن تكون مقنعة ومؤثّرة وتكتسب قوّتها وقدرتها على تأطير السلوكات، إلاّ عندما تنتظم في نسق متناغم وهو ما يسمّى بمنظومة القيم (هاشمي علوي، 2011، ص 164).

العرف:

تستمدّ مجموعة من القيم حضورها من أعراف الناس وعاداتهم، فيتمّ التعامل معها على أنها جزء من ثقافة المجتمع وتقاليده، ويكون تعظيمها وشدة الانتماء إليها أحيانا أكثر من بعض القيم الإسلامية (بلكبير، 2013، ص 84). تمتح القيم معانيها أيضا من مجموعة من الإطارات المعيارية كالقوانين مثلا. وترتبط القيم في الدستور المغربي بطبيعة القيم السائدة في المجتمع وخلفياته الاجتماعية وتمثلاته الثقافية والسلوكية. (النشاط، 2016، ص 8).

وقد أغنت دينامية المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة القيم وزادت من تعقّدها، إذ أصبح اليوم الحديث عن قيم جديدة بفضل تطور جمعيات المجتمع المدني كقيم الشفافية، المواطنة، الحوار، التعدد الثقافي، المساواة...

الدين:

لقد ساهمت الديانات في تأسيس الوعي بحرية الإنسان وحقّه في العيش الحرّ الكريم، وتحريره من كلّ قيود العبودية والخرافة التي تكبّل طاقاته وتعرّضه لأبشع أنواع الاستغلال (مادي، 2020، ص 40)، لذلك يعتبر الدين مصدرا رئيسا للقيم، وأهمّ خزّان مرجعي للقيم الأخلاقية التي توجّه الفرد في علاقاته الاجتماعية (النصراوي، 2019).

تتّسم القيم المنبثقة عن العقيدة عموما بالكلية، وتمثّل نسقا متماسكا، حيث تحتلّ كل قيمة في هذا النسق أولوية خاصّة ترتبط بباقي القيم الموجودة داخل النسق، ويشكّل النسق الكلي للقيم موجّها للسلوك والأفكار، ومن تمّ يمثّل النسق القيمي أساسا معياريا للمجتمع، يدفع الأفراد إلى الالتزام بالقواعد والأحكام الدينية، ممّا ينعكس على العادات والممارسات الاجتماعية التي تدور في نطاق التفسيرات الدينية للطبيعة والوجود والإنسان، وهذا كلّه يفضي إلى تماسك النظام الاجتماعي (محمد عبد المجيد، 2011، ص245).

مع ذلك، تتخبّط القيم في مفارقتين اثنتين أوّلهما أنه بقدر ما حقّقت الإنسانية ثورات هائلة في مجال العلم والاقتصاد وتقنيات مجتمع المعرفة وحقوق الإنسان، وحرّرتها من الإكراهات التي تفرضها عليها الطبيعة والأنظمة السياسية والثقافية العتيقة، بقدر ما تراجعت القيم وتدهورت.

أمّا المفارقة الثانية فتتعلّق بمجتمعاتنا العربية، إذ نلاحظ أنّه بالرّغم من انتشار التديّن بكثافة بين الجمهور في العقود الأخيرة، فإنّه لم يستطع إيقاف مسلسل انحسار القيم في المجتمع ككل.

ب-في الهوية:

يعرّف الجرجاني الهوية في كتابه التعاريف بأنّها الأمر المتعلّق من حيث امتيازه عن الأغيار، والامتياز هنا بمعنى الخصوصية والاختلاف لا بمعنى التفاضل. وتشكّل الهوية عموما القدر الثابت والجوهري لأية أمة من الأمم، تشترك فيه مجموعة من السمات التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية طابعا تتميز به عن الشخصيات الأخرى.

تتّخذ الهوية عموما عدّة تعاريف وفق الحقل الذي تنتمي إليه أو توظّف داخله، كما أنّها ترتبط بأشكال متعدّدة وغير محدودة من الممارسات الثقافية والاجتماعية. فمثلا يعتبر التحديد القانوني الهوية هي عملية لتمييز الفرد لنفسه عن غيره من حيث الاسم والجنسية والسن والحالة العائلية والمهنية.

أمّا في السوسيولوجيا، فيتمّ ربط الهوية بالثقافة التي تعدّ مكوّنا رئيسيا للهوية الاجتماعية لشخص أو مجتمع ما، تدخل فيها الرؤية الخاصة للوجود والحياة وأسلوب العيش والتعبير والإبداع وغيره، كما أنّها ترتبط بالظروف والبيئة الجغرافية، ممّا يجعلنا نقرّ منذ البدء أنّ الهوية معطى اجتماعي غير تابث، يتأثر بتغيرات المجتمع.

وتمثّل الهوية في الفلسفة حقيقة الشيء المطلقة التي تشتمل على صفاته الجوهرية الممثلة له. وقد تطرّق الباحثون لما يسمّى بالهويّة الثقافية، ويقصد بها معرفة وإدراك الذّات القومية ومكوّناتها من قيم وأخلاق وعادات وتقاليد ودين. وهي السّمات والخصائص التي يتميّز بها شعب عن غيره من الشعوب. وترتبط هذه السمات بالسلوكيات العامّة لمجموعة من الأفراد والعلاقات السّائدة، والمنتوج الفنّي والثقافي الذي يميّز هذه الجماعة أو هذا المجتمع (البلالي، 2020).

إذن نحن أمام مفهوم إنساني يحمل مجموعة من الأبعاد المعنوية والمادية التي يتمايز من خلالها الناس عن بعضهم البعض وفقا لمجموعة من العناصر الوراثية والمكتسبة، وهو مفهوم يرتبط كذلك بالتطور التاريخي والحضاري للمجتمعات، ممّا يجعل من الهوية صيرورة مبنية على التجارب التاريخية لمجتمع من المجتمعات.

2-الهوية والقيم: العلاقة الملتبسة

تتداخل القيم أيضا مع مسألة الهويّة، إذ وجد الدارسون صعوبة في الفصل بين هذين العنصرين، فمتى تمّ إفراغ الهويّة من القيم فإنّها لا تجدي نفعا. وتبرز الهويّة الاجتماعية من خلال مجموعة من القيم التي يتقاسمها شخص مع المجتمع الكبير وكذلك المجتمع الصغير الذي يعيش فيه (النصراوي، 2019).

وتعدّ الهوية الوطنية ذلك الإحساس بالانتماء المشترك لأمة أو وطن معين، وتشمل رموز العلم والنشيد الوطني بالإضافة إلى القيم المشتركة مثل الحرية والعدالة والتضامن. ويعبّر عنها من خلال مجموعة من العناصر المشتركة مثل الدين واللغة والثقافة والتاريخ والقيم، وهي كلها عناصر حيوية معزّزة للفخر والانتماء والولاء لدولة ما.

وبما أنّ القيم تتداخل مع الهوية، فإنها تتداخل أيضا مع وعائها الأكبر الذي هو الثقافة، ممّا يطرح التساؤل عن حدود العلاقة بينهما، بين الثقافة والهوية. تنعكس الثقافة في وعي الأفراد والجماعات على شكل منظومة مترابطة ومتكاملة من القيم الروحية، والمعرفية، والجمالية، والأخلاقية وسواها، مشكّلة ما يسمى بالنسق القيمي. وهي مجموعة المعايير

والقواعد العامّة المعترف بها من قبل أفراد مجتمع ما، وهي التي يقارن الناس بواسطتها التفاعلات فيما بينهم، وبواسطتها يجري تنظيم الخبرة الحياتية وترشيد الأدوار الاجتماعية، وهي ما يشكّل الهوية الثقافية التي تربط الأفراد بتاريخهم وثقافتهم المشتركة من أجل تعزيز شعورهم بالانتماء.

تتميّز المجتمعات على اختلاف أنواعها أولا قبل كل شيء بثقافاتها الخاصة، وهو ما يسمّى بالهوية الثقافية. تبدو الهوية الثقافية بمثابة منظومة من الخصائص والمرجعيات التي تتحدّد بموجبها أشكال التفاعل والعلاقات والمعايير المختلفة السائدة داخل المجتمع، وفي سلوكه مع المجتمعات والثقافات الأخرى، وسط دينامية داخلية تعمل باستمرار على إخصاب وإبداع وتوليف موارد المجتمع الذاتية وقيمه، يغذّيها الغنى الثقافي الداخلي كما الانفتاح على الخارج بهدف إثراء التنوع والتعددية في العالم(الجندي، 2005، ص51).

تعدّ الهوية من أعقد المشكلات التي تواجه الشعوب في العصر الحديث لاعتبارات عديدة، فمع بروز الفروق الفردية يصبح الفرد عاملا في بناء ثقافته وهويته الذاتية ويعمل الفرد على مطابقته مع الجماعة التي ينتمي إليها، فيكوّن أنظمة ثقافية جماعية تتخطاهم كأفراد، حيث لا وجود لهوية الأنا دون هوية النحن وإلاّ تمّ السقوط في الصراع أو التطرف الهوياتي.

أ-أزمة قيم أم أزمة هوية

يعتبر المتخصّصون أنّ كل خطاب للهوية يفترض وجود خلل ما يتعلق إما بتجاهل أقلية ثقافية أو صعوبة في تحقيق العدالة الاجتماعية أو خلل في نظام سياسي بشكل عام، ممّا يؤجج صراعا هوياتيا يواجه به الإقصاء فيتعالى خطاب الهوية من أجل الاعتراف بالآخر.

تسائل أزمة الهوية أساسا قيم حقوق الإنسان بالدرجة الأولى في بعدها العالمي والإنساني الشمولي، والتي تقول كلّ سردياتها إنّ القيم الكونية لا يمكنها أن تترسّخ إلا بتفاعل مع الخصوصيات بين الأقلية والأغلبية، هذه القيم التي من المفروض أن تعطي التماسك المطلوب للقواعد، والنماذج الثقافية المتداولة في المجتمع، ومن تمّ فأيّ تصدع يمسّ القيم هو مؤشّر على فقدان المعنى، وما يترتّب عنه من حيرة وارتباك في التعامل مع النماذج الثقافية، وما يتفرّع عنها من قواعد(بنسعيد، 2018، ص 17).

في ذات السياق، تحدّث **ألان تورين** عن مفهوم حقن القيم، واعتبر أنّه بقدر ما يكون هذا الحقن نافذا بقدر ما تنتشر هذه القيم وتكون محفّزا قويا على العمل، إذ يمكن للأشخاص أن تحفّزهم مصالحهم المالية أو السياسية التي يمكن تبريرها باللجوء إلى هذه القيمة أو تلك(بوخريص،2016، ص 52).

ترتبط القيم بالمصلحة، وتبعا لذلك يسعى الفاعلون الذين ينخرطون في الإصلاح لحفظ مصلحة خاصة بهم، وغالبا ما يكون موقعهم ضمن علاقات القوة في المجتمع، وهو ما يبيّن ارتباط القيم والمعايير بعلاقات الهيمنة داخل المجتمع، لذلك فوضع معايير مقبولة يرتبط بمدى حرص واضعيها على ضمان مصلحة الجميع(بن بيه،2016، ص86).

قد تعاني المجتمعات من إشكالية تتعلّق بفعالية القيم داخل المجتمع، وذلك حينما تتحوّل القيم من قيم منزّلة على أرض الواقع تلعب دورا أساسيا في توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع، إلى قيم غير معلّلة موضوعيا، فتبقى القيم في هذه الحالة فقط نظرية لا يتمثّلها في السلوك (محمد عبد المجيد، 2011، ص241).

من هنا، يبدو أنّ القيم ليست ثابتة أو أزلية، فهي تتغيّر مع تغيّر الاختيارات والقناعات والمعتقدات والشروط الموضوعية، فيكون هذا الأمر سيئا أو جيدا تبعا لتغير هذه الشروط والاختيارات، ومدى استجابته لمصلحة ما اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، تماما كالهوية التي تتأثر بتغيرات المجتمع.

يعتبر خطاب الهوية خطابا قلقا ومضطربا تتعاظم أزمته أكثر في دول العالم الثالث، حيث تضيق أكثر هوامش الحرية والكرامة و المساواة والديموقراطية ، وهي قيم إنسانية لا تطرح مبدئيا أية مشاكل من حيث قبول الجميع بها، لكنّها تطرح صعوبات على مستوى القدرة على تجسيدها على الواقع في شكل معايير سواء كانت مكتوبة كالقوانين، أو عرفية كالعادات والتقاليد. لذلك فالقوانين تشكّل النّمط المثالي للمعيار الذي يفترض فيه أن يتميّز بالوضوح.

وحتى يتمّ اشتقاق المعايير من القيم، غالبا ما توجد لحظات الأزمات التي تطرح فيها مشاكل مجتمعية ووجود فاعلين، إذ في مثل هذه الظروف يتمّ الاستناد للقيم لمواجهة مختلف التحديات والمشاكل، مع إثارة الرأي العام وتصاعد أصوات تطالب بالتغيير والإصلاح. وتختلف دينامية إنتاج المعايير حسب بيكر من بنية اجتماعية لأخرى بحسب القوة السياسية والاقتصادية التي تفرض هذه المعايير.

وعليه، فجميع المعايير تمرّ غالبا من ظهور أزمة أو مشكل، انطلاقا من صعود دور مقاولي الأخلاق، ثم خلق المعيار والسهر على تطبيقه.

وعندما يفشل مجتمع من المجتمعات في تنزيل هذه القيم –المعايير-، فإنّ الغلبة تكون لسيادة العنف سواء كان رمزيا أو فعليا بدل القانون الذي من المفروض أن يوفّر التوازن بين الهويات ويساهم في تساكنها على أساس قيم الحرية والمساواة والعدالة، ويتمّ فيها اتهام الهويات الصغرى من لدن الهويات الكبرى، حيث إنّه كلما انتعشت الهوية كلّما تفككت الكيانات الكبرى في المجتمعات المتعددة الثقافات، وطالما ليس هناك استهداف أو تهديد من الآخر، فلا وجود لحديث عن الهوية، فالهوية في الأول والأخير هي تفاعل مع الآخر. وجدير بالذكر أن الدول المتقدمة أيضا فشلت في حلّ أزمة الهوية ولنا مثال الجارة إسبانيا، لذلك لا يجب التوهم أن أزمة الهوية هي مسألة تعني فقط شعوب العالم الثالث.

ب-نحو هوية رقمية

تعاظم حديث الباحثين والمختصين عن هوية جديدة، وهي الهوية الرقمية التي تؤطرها خوارزميات التواصل الاجتماعي والتي تجعلها غير مقيدة برقعة جغرافية، هذه الهوية التي عطلت الروابط الاجتماعية وبنت روابط بديلة لها واكبتها قيم جديدة تذهب نحو تنميط الإنسان وتسليع القيم وتبضيعها.

ويتحدّث المفكر الفرنسي جون بودرياد على أنّ صداما واقعيا ألغى كلية القيم أمام عولمة السوق، وانتشار التسليع المادي لكل ما حولنا، مما ستتلاشى معه الخصوصية والكلية لتلك القيم الحقوقية والمفاهيم الديموقراطية.

فبقدر ما يمكن أن يتحلّل الأفراد من واقعهم المادي، فهم يتجمّعون ويتكاثرون في المواقع الافتراضية، فيتحوّل الشتات المختلف إلى تجمّعات كبيرة تنسجم فيها كل صور الاختلاف، ممّا يفسّر تحشيد الملايين من البشر للتنديد بموقف ما وغيره.

لقد أصبح الفرد هو مرجع القيم وأساسها، وإرادته وحدها هي الحكم في تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية. ومنه جاءت الفردانية كمذهب يقدّم الفرد ويمنحه الأولوية على الجماعة، في استبعاد للنظريات والنماذج الكلية .

معطيات نتجت عنها انتفاضة الفرديات والأقليات لاسيما مع انتشار الشبكات العنكبوتية التي فتحت المجال لإبداء الرأي وحرية التعبير، بعيدا عن قيود المنع والقمع (القحطاني، 2015، ص32).

وعليه، ورغم افتقاد الهوية الرقمية للغة توحدها ولأية رقابة فإنها تبقى بديلة حين يتمّ إقصاء الهويات الصغرى، وهذا ما يفسّر انتشار العنف ضد الدولة ورموزها ممّا قد يؤدي إلى إضعاف الهوية الكبرى للمجتمع بل وإلى اصطدام الهوية الرقمية بهوية المجتمع، الأمر الذي قد يهدّد استقراره وتماسكه. ومجتمعنا المغربي لا ينأى عن كل هذه التحولات العالمية التي غيرت في بنياته التقليدية وفرضت عليه التفاعل مع ثقافات أخرى دون اعتبار للحدود الجغرافية.

وبالرغم من هذه النظرة التشاؤمية لتأثيرات الهوية الرقمية على تماسك المجتمع، إلاّ أنّ لها أيضا إيجابيات تتمثّل في مساهمتها أحيانا في تعزيز بناء الهوية الوطنية في المجتمعات، حيث إنّها قد تمثّل دعما وتقوية لشعور الأفراد بالانتماء الوطني إلى مجتمع حديث ومتطوّر لاسيما في الدول المتقدّمة. خاصة مع تصاعد تيارات فكرية مبنية في فلسفتها على التعددية اللامحدودة واللامشروطة، كتيار ما بعد الحداثة الذي ينبني على الحرية والتعددية اللامتناهية، ويولي أهمية أكثر للثقافات المحلية الشعبية والوافدة، ولو كانت متشظية ومقصية، بهدف تكسير الاحتكار المعرفي الذي اتهمت به مرحلة الحداثة -التي حكّمت العقل وحده وانتصرت لكلّ التوابث-، خالقة بذلك ثورة فكرية عكست الانفجار الثقافي الذي غذّته الثورة الرقمية، كما عكست طبيعة المجتمع ما بعد الحداثي المليء بالمفارقات الاجتماعية والأخلاقية، والمتّسم بمجموعة من المحدّدات.

وتعدّ ثلاث محدّدات أو نزعات هي التي ساهمت في بلورة المجتمع ما بعد حداثي، وحدّدت مساراته. وقد لخّصها الباحثون في ثلاث نزعات وهي: النزعة الاستهلاكية، والنزعة الفردانية، ونزعة العدمية.

ولعلّ جزءا من الأزمة التي تتخبّط فيها المجتمعات اليوم هو هذا التناقض الذي يمزّق الإنسان المعاصر، الذي أفرزه التحوّل الحضاري والتكنولوجي، وازدواجية القيم بين الثقافة الأصلية والثقافة الحديثة، بين قيم ما بعد الحداثة التي تدعو إلى خلق قطيعة مع الماضي، وبين القيم الأصيلة، ممّا يوجب جهدا واجتهادا في تحليل النسق القيمي ومحاولة فهمه في ظلّ عصر الحداثة والصيرورة الاجتماعية. لاسيما أنّ هناك مجتمعات لم تهيّأ ثقافيا واجتماعيا للدخول في هذه المنظومة

المتسارعة على كافة المستويات، ممّا فرض إعادة البناء الشمولي وتحديد الأهداف والوظائف والهياكل والصلاحيات والموارد، وإعادة تشكيل وترتيب سلّم القيم.

لقد تعقّدت مسألة القيم والأخلاق بعد أن تداخل فيها العلم بالتقنية، وزادتها تكنولوجيا المعلومات تعقيدا على تعقيد. واتّسعت الهوة بين التقدّم الاقتصادي وبين غايات الإنسان الأساسية، كما اتّسعت بين التعليم والتربية، بين القانون والعدل، بين الموهبة والشهرة، بين العمل والربح ممّا أفضى إلى ظهور قيم جديدة ومغايرة، مسّت مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أصبح يغلب عليها فكر ما بعد الحداثة.

خاتمة:

تتقاطع القيم مع الهوية في العديد من العناصر حتى يكاد يكون لهما ذات المعنى، وهما في الواقع تتكاملان من أجل تحقيق هدف الترابط الاجتماعي، ومتى تصدّعت واحدة منهما أصاب الأخرى التفكك والتشظي.

وإذا كان النسق القيمي هو ما يعطي معنى ومنحى للحياة، فإنّ الهوية هي تلك المرجعية التي تتغذّى من القيم و تجعل منها ذات جدوى ومصلحة، وهما تشتركان معا في خلق وحدة اجتماعية متضامنة ومتفاعلة لها مجموعة من الخصائص التي تميزها.

فكما أنّ القيم تتغذّى من الثقافة التي تشكّل وعاء لها، وتمنح من عادات وأعراف ومعتقدات المجتمع، فإنّ الهوية لا تبنى إلاّ بحضور عنصرين ثقافيين أساسيين هما اللغة والدين، وكلاهما ينتعش بالتفاعل الاجتماعي وبالتجارب التاريخية، كما أنّ كلاهما متغيّر يتأثر بالتحولات التي يعرفها المجتمع.

المراجع:

1. الأحمر، عبد السلام، (2011)، نحو منهجية فعالة للتربية على القيم الأخلاقية، **أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء، سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر**، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

2. الإدريسي، خالد ميار، (2012)، نقد قيم ما بعد الحداثة، نحو ترميم الذات الإنسانية، **أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء، سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر**، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

3. معلوف أمين، **الهويات القاتلة**، ترجمة نهلة بيضون، (1999)، دمشق، دار الجندي، الطبعة الأولى.

4. البلالي أحمد(2020) ، **الصراع الثقافي والهوّيتي في المجتمعات الانتقالية**، عمان، الطبعة الأولى، دار الأيام.

5. بلعربي عائشة، (2001)، الهجرة إلى الخارج وانعكاساتها على الأسرة المغربية. **أزمة القيم ودور الأسرة في تطوّر المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط.**

6. بلكبير محمّد، (2013)، دور المؤسسات الدعوية في بناء القيم، **تدافع وبناء القيم**، الرباط، طوب بريس، الطبعة الأولى.

7. بن بيه رشيد، (2016)، هوارد بيكر وإشكالية الانتقال من القيم إلى المعايير، **مجلة تحولات معاصرة**، تحولات القيم في المجتمع المغربي، العدد 1، الرباط، طوب بريس.

8. بوخريص فوزي، غشت (2016)، مسألة القيم في التنظيمات الجمعوية بالمغرب، نحو مقاربة سوسيولوجية، **مجلة تحولات معاصرة**، تحولات القيم في المجتمع المغربي، العدد 1، الرباط، طوب بريس.

9. سبيلا محمد، (2001)، التحديث وتحوّلات القيم. **أزمة القيم ودور الأسرة في تطوّر المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية**، الرباط.

10. سبيلا محمّد، (2010)، **في تحوّلات المجتمع المغربي**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى.

11. شعبان عبد الحسين، (2010)، **جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى.

12. عبد المجيد، حنان محمد، (2011)، استنباط القيم من تحليل الأحداث والبيانات، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، دار البشير، الطبعة الأولى.

13. العلوي، سعيد بنسعيد، (2001)، الأسرة والقيم في عالم اليوم. **أزمة القيم ودور الأسرة في تطوّر المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية**، الرباط.

14. علوي، مولاي هاشم هاشمي، يونيو (2012)، التربية على القيم في المنظومة الإسلامية: المقاصد والآليات، أعمال الندوة العلمية الدواية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء، **سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر**، الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

15. عماد عبد الغني (2017)، **سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**-مركز دراسات الوحدة العربية.

16. عنبي، عبد الرحيم، غشت (2016) القيم الأسرية بين الفرداني والعلائقي، **مجلة تحولات معاصرة، تحولات القيم في المجتمع المغربي**، العدد 1، الرباط، طوب بريس.

17. -عنبي عبد الرحيم، مقال إلكتروني، (تاريخ الزيارة 12 أكتوبر 2024)، **في تغير القيم وبناء الهويات الرقمية**، ديوان العرب.

18. مادي لحسن،(2020)، **التربية على القيم الإنسانية وسبل بنائها**، الرباط، دار السلام للنشر، الطبعة الأولى.

19. النشاط صالح، غشت (2016)، خريطة القيم والأخلاق من خلال تصدير دستور المملكة المغربية، **مجلة تحولات معاصرة**، تحولات القيم في المجتمع المغربي، العدد 1، الرباط، طوب بريس.

20. النصراوي مصطفى،(2019)، **القيم. تماسك المجتمع وتوازن الفرد**، تونس، دار سحر للنشر، الطبعة الأولى.

21. -بدون كاتب، (1443 هـ) **الهوية والقيم: الإطار المفاهيمي وأولويات المنح**، الرياض، مؤسسة إنماء الراجحي الإنسانية، الطبعة الأولى.